الفصل العاشر

كتشنر ونهاية الوفاق

١ ــ تعيين كتشنر معتمدا بريطانيا

٢ ــ النزاع بين كتشنر والخديو

٣ ــ اضطهاد الحزب الوطنى

٤ ــ محاولات الخديو تحسين علاقته بالحزب الوطنى

٥ ــ قيام الحرب العالمية الأولى وعزل الخديو عباس الثانى

تعيين كتشنر معتمدا بريطانيا

أدى اغتيال بطرس غالى الى انهاء سياسة الوفاق ، وتغيير سياسة بريطانيا فى مصر ، فعندما توفق جورست فى ١٢ يوليه ١٩١١ على أثر مرض قصير[١] استشارت وزارة الخارجية البريطانية اللورد كرومر فى من يخلفه ويستطيع تنفيذ سياستها الجديدة فاقترح تعيين هربرت كتشنر[٢] .

وقد سبق تعيين كتشنر معتمدا بريطانيا على مصر التوسع فى تطبيق قانون المطبوعات بمنع استخراج رخص لأى جرائد جديدة[٣] ، ومنع دخول الجرائد السورية الى مصر بحجة نشرها لآراء لا تتفق مع وجود الاحتلال[٤] كما فتشت بعض دور الطباعة وتم التضييق على حرية التمثيل باصدار لائحة التياترات التى تتضمن التضييق على حرية التمثيل لدرجة أن افتتاح أى مسرح جديد صار متعذرا طالما كان صاحبه من غير صنائع الحكومة والاحتلال[٥] ، والهدف الذى دفع الحكومة الى ذلك هو الحيلولة دون جعل المسارح مجالا للانشطة السياسية والاجتماعية وقد سرت أحكام هذه اللائحة على محلات سباق الخيل وبعض المقاهى وغيرها[٦] بقصد الحد من الاجتماعات وارهاب المواطنين .

---

(١) لما علم الخديو بمرض جورست اثناء تواجده بلندن اسرع لزيارته ولما احس بخطورة مرضه كان فى حال حزن شديدة .. مذكرات الاميرة جويدان ص ٦٦ .

(2) MarloWe : Anglo Egyptian Relations p. 205 .

(٣) العلم فى ٢٤ فبراير ١٩١١ .

(٤) نفسه .

(٥) العلم فى ٢٠ اغسطس ١٩١١ .

(٦) العلم فى ٢٢ اغسطس ١٩١١ .

ولما حضر كتشنر الى مصر أخذت بعض الصحف تهول بتعيينه وتعلن عن قوة شكيمته ، وتذكر الناس بحادث الحدود الذى أرغم فيه الخديو على الاعتذار ، وتوضح لهم أن كتشنر جندى خشن وسيف بتار ، ذو طبيعة عسكرية تتسم بالعنف[٧] .

وقد ردت الأهرام على ذلك بمقال صورت فيه الموقف بوطنى مصرى من الفلاحين القرويين لم يترك قريته قط ، وقد حدثوه عن زيارة المدير لقريته وصوره له عملاقا « حتى تخيل الباشا بالقوة أسدا وبالصوت رعدا وبالجسم جبلا وبالحلم نعمة ، وبالغضب نقمة ، وبالقول حكمة ثم عقب كاتب المقال على ذلك بقوله « قالوا لنا اللورد كتشنر قادم فارتعدت أقلام وطربت أقلام واصطكت ركب وارتجفت أيد[٨] ، ثم ختم كلامه بقوله « ان كتشنر عين قنصلا واذا ما حل فى أرضنا .. لا أزيد على قولى وصل القنصل وهو ككل القناصل الانجليز فى مصر[٩] » .

ووصل كتشنر الى الاسكندرية تقله بارجة حربية بريطانية فكأنه قد جاء قائدا للحرب لا رسولا للسلام .

ويذكر الرافعى أن كتشنر زار الخديو بسراى رأس التين زيارة خاصة فى اليوم التالى لوصوله[١٠] ولكن الواقع أن كتشنر لم يقم بزيارة الخديو بل أمر باستحضار قطار خاص سافر به مباشرة الى القاهرة .

وقد رفض كتشنر أن يكون على مستوى القناصل الآخرين فأصر على أن تكون مقابلته للخديو فى التشريفات وحده[١١] كما أخذ يتصدر المواقف متجاهلا الخديو ، وقد حدث فى حفلة رسمية فى عابدين أن طلب

---

(٧) د. ابراهيم عبده : جريدة الأهرام فى ٧٥ سنة . القاهرة — دار المعارف ١٩٥١ ص ٢٧٧ .
(٨) نفسه ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .
(٩) الأهرام فى ٢٢ يوليه ١٩١١ .
(١٠) الرافعى : محمد فريد ص ٢٤٥ .
(١١) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٣٤ .

اللورد كتشنر أن يستقبل مع موظفيه فى احتفال خاص ، ولكن الخديو استند الى التقاليد والبروتوكول ، واعترض على أن يستقبل كتشنر فى احتفال خاص ، وطلب أن يكون ممتطيا انجلترا فى طليعة رجال السلك السياسى فقط مما ضايق كتشنر فأظهر اعتراضه على الموقف بأن سار فى المؤخرة مع قناصل الدول الصغرى ، وقبل أن يحيى الخديو قال له بصوت عال أظن أن هذا دورى ، وفى مساء هذا اليوم سافر كتشنر فى سياحة داخل البلاد فأمر أن يفتح له الباب الأكبر بمحطة القاهرة رغم أنه مخصص للملوك[١٢] ، كما أصر على أن يحضر الى قصر عابدين مرتديا زى الفيلد مارشال ومصحوبا بكل مظاهر تكريم أمير البلاد[١٣] وفى ديسمبر ١٩١١ وبمناسبة عيد الأضحى ذهب كتشنر لحضور التشريفات الخديوية بسراى عابدين فى غير الموعد المحدد لمعتمدى الدول الأجنبية فأجيب الى طلبه فى الحال ، ثم أنه أخذ يتولى بنفسه افتتاح المشاريع الهامة ، ويرأس حفلاتها ويطوف فى البلاد ويقابل وفود الأعيان مقابلة مليك البلاد فكان ذلك ايذانا بانقضاء عهد سياسة الوفاق ودعوة سياسة السيطرة الانجليزية[١٤] . ونتيجة لذلك احتجب الخديو فى قصره بسراى القبة وابتعد عن التدخل فى شئون البلاد ، وترك ادارتها لكتشنر ولمحمد سعيد رئيس النظار لدرجة أنه لم يعد يرأس جلسات مجلس النظار الا نادرا[١٥] .

وتبعا لذلك قام الحزب الوطنى بدراسة الموقف فعقد اجتماعا لمناقشة الأساليب التى يجب أن يتبعها الحزب بعد تعيين كتشنر ، وتلا محمد فريد خطبة ركز فيها على ضرورة مواصلة اليقظة الشعبية والابتعاد عن سماع الشائعات التى يرددها أنصار الاحتلال والكشف عن نواياهم .

---

(١٢) روجه لامبلان : مصر وانجلترا فى عهد محمد على الى عهد الملك فؤاد — ترجمة ميخائيل بشاره داود . القاهرة مطبعة رمسيس بالفجالة ١٩٢٣ ص ٦٩ .

(١٣) جريدة المصرى : مذكرات الخديو عباس الثانى فى ١٩٥١/٧/٥ .

(١٤) الرافعى : المرجع السابق ص ٢٤٥ .

(١٥) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ص ٢٧٥ .

ومع أن البعض يرى فى سياسة كتشنر عودة الى عهد كرومر[١٦] فاننا نختلف مع هذا الرأى لأن كرومر فى بداية قنصليته فى مصر ظل قنصلاً مثل باقى القناصل الجنراليين ولم يقم بزيارة الأقاليم الا بعد تثبيت مركز الاحتلال بعقد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ أما كتشنر فقد بدأ من حيث انتهى كرومر فوضع الخديو خلفه وتدخل فى كل شئون البلاد، لدرجة أن تدخله وصل الى شئون المعية[١٧] ، ولتصفية الحركة الوطنية عمد كتشنر الى الامعان فى اضطهاد الصحافة الوطنية واتخاذ الاجراءات الارهابية ضد الوطنيين فأصيب الحزب الوطنى فى عهده بضربة قاصمة ، وقد عمد كتشنر من ناحية أخرى الى كسب الفلاحين الى جانبه[١٨] بهدف اصلاح أحوال الطبقات الدنيا من المصريين فقام بزيارات متعددة للريف المصرى واهتم بمشروعات الرى ولا سيما خزان أسوان ، وخفف من عبء الأزمة الزراعية على الفلاحين فقام بتأمين أقواتهم ، وأصدر قانون الخمسة أفدنة الذى حمى الفلاحين من أيدى المرابين[١٩] وأنشأ وزارة خاصة بالزراعة لأول مرة فى مصر[٢٠] ولما أراد كتشنر شل نفوذ الخديو فى الجمعية العمومية صدر القانون النظامى بانشاء الجمعية التشريعية[٢١] فى أول يوليو ١٩١٣ مشتملا على حقوق أوسع من حقوق المجلسين السابقين بحيث تكون نسبة المنتخبين فيها

---

(١٦) محمود حلمى مصطفى : التنظيمات الادارية والحكومية وآثارها فى مصر ١٨٨٢ — ١٩١٤ . رسالة ماجستير غير منشورة ص ٤٢٤ .

(١٧) مذكرات سعد زغلول . كراسة رقم ٣ .

(١٨) د. محمد انيس ، د. حراز : ثورة ٢٣ يوليه ص ١٥٦ .

(١٩) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(٢٠) تقرير كتشنر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٣ . القاهرة . ترجمة المقطم ص ٦ .

(٢١) كانت تتألف من ثلاثة وثلاثين عضوا منهم ستة عشر عضوا ينتخبون انتخابا عاما على درجتين وسبعة عشر عضوا تعينهم الحكومة ومنهم الرئيس واحد الوكيلين ، واقتصر اختصاص الجمعية على حق اقتراح القوانين وابداء الرغبات .

أكثر من الجمعية العمومية حتى لا يكون للخديو دخل فى تعيينهم من جهة ولأن المنتخبين من جهة أخرى سيكونون من كبار ملاك الأراضى وهم الطبقة الموالية للاحتلال والمعادية للخديو(٣٢) .

النزاع بين كتشنر والخديو

تعددت المصادمات بين الخديو وكتشنر وحاول كل منهما احراج الآخر ، فحين طلب كتشنر من الحكومة اعتماد مبلغ كبير لبناء وتجديد الثكنات والحصون فى الثغور المصرية اعترض الخديو على ذلك بحجة الرجوع الى الباب العالى فى مثل هذه الأمور مما ضايق كتشنر وزاد من عدائه للخديو منتهزا كل الفرص الموانية لمهاجمته(٣٣) .

ولما أراد الخديو بيع سكة حديد مربوط نظرا لأنها لم تأت بالربح الذى كان ينتظره عرض الأمر على كتشنر ولما تباطأ كتشنر فى الرد ، رأى الخديو بيعها الى شركة ايطالية يعضدها بنك روما ، وقد انتهز كتشنر ذلكفاتهم الخديو بأن له صلة بالايطاليين ، وانه يساعدهم فى نظير تسهيل شرائهم لسكة حديد مربوط(٣٤) وأن له خططا معادية للانجليز ، وطالب كتشنر بايقاف هذا العمل بحجة أن الخديو يبيع أرضا من أملاك الحكومة المصرية وليست من أملاكه ، ولما أثير الأمر فى البرلمان الانجليزى طلب السير ادوارد جراى من كتشنر شراء السكة الحديد فتم ذلك بعد مفاوضات انتهت ببيعها الى الحكومة مقابل مبلغ ٣٩٠ر٠٠٠ جنيه ، وقد اعتبر الخديو ذلك صفقة خاسرة(٣٥) .

ولما كان موقف محمد سعيد رئيس النظار من هذه الأزمة سلبيا

---

(٣٢) د. محمد انيس وحراز : ثورة ٢٣ يوليو ص ١٥٦ .
(٣٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٢٦ .
(٣٤) مذكرات محمد فريد ، ملف رقم ٣ الفترة من ١٩١٣/٧/٢٤ الى ١٩١٤/٣/١ .
(٣٥) الرافعى : المرجع السابق ص ٣٤١ .

ازداد حنق الخديو عليه ، ولم يطق صبرا على بقائه فى الوزارة فحاول اسقاطه ولكن كتشنر أفهمه خطورة ما سيقدم عليه[٢٦] .

وكرر الخديو محاولاته ، وعرض على كتشنر تعيين مصطفى فهمى رئيسا للنظار بدلا من محمد سعيد ولما كان كتشنر يعرف من مصطفى فهمى أنه صنيعة الاحتلال القديم فقد قبل ما عرضه الخديو ووافق على احلاله محل محمد سعيد باشا لأن الاحتلال لا يهمه شخص رئيس الوزارة بقدر ما يهمه ولاؤه للاحتلال[٢٧] .

وبدأت المفاوضات مع مصطفى فهمى الذى استدعى الى القصر لأخذ رأيه فاشترط تعديل قانون المطبوعات والغاء القوانين الاستثنائية والعفو عن الذين حوكموا بمقتضاها[٢٨] .

وقد تنحى مصطفى فهمى عن مهمة تأليف الوزارة نتيجة الخلاف الذى نشب بسبب تمسك كتشنر بأحد المرشحين وانتهى الأمر بتعيين حسين رشدى رئيسا للوزارة[٢٩] .

ولما كان كتشنر ينتهز كل فرصة للحد من سلطة الخديو ووضعه فى حيز محدود فقد حاول ابعاد ادارة الأوقاف عن سلطة الخديو ، فرأى وضعها كنظارة مستقلة نظرا لعدم انتظام العمل بها وتلاعب الخديو فى أموالها وتعيين محاسبيه وجواسيسه فيها بمرتبات باهظة مع عدم كفاءتهم[٣٠] » وصرفه لكثير من ايرادات الأوقاف الخيرية فى شئونه الخاصة[٣١] .

---

(26) Llyod : op. cit p. 173 .

(٢٧) الرافعى : المرجع السابق ص ٣٤٢ .

(٢٨) مذكرات محمد فريد . ملف رقم ٣ ص ٧٦ .

(29) Llyod : op. cit VOLI p. 173 .

(٣٠) مذكرات محمد فريد ملف ٢ ص ٥٩ .

(٣١) نفسه .

ولما عرض الأمر على الخديو عارض فى ذلك موضحا أن النظر فى ادارة الأوقاف يخص الباب العالى ويجب أخذ رأيه أولا مما أغضب كتشنر وجعله يفكر فى خلع الخديو فأرسل الى عماد الدين وهبى وكيل دائرة الأمير سعيد حليم الى الاستانة للتفاهم فى شأن خلع الخديو عباس الثانى وتولية الأمير مكانه على خديوية مصر ، ولكن الأمير اعتذر عن ذلك بحجة أن مركزه لدى الباب العالى كصدر أعظم يتيح له أن يخدم مصر من أن يكون خديويا لها(٣٢) .

أما عن استفتاء الباب العالى فى تحويل ادارة الأوقاف الى وزارة فكان بالموافقة مما جعل الخديو يخسر صفقة هائلة من الأموال كانت تحت يده(٣٣) .

ولما تيقن الخديو من نوايا كتشنر العدائية نحوه انزوى فى قصره وتطلع الى مساندة الوطنيين له فحاول التقرب الى الحزب الوطنى الذى ناصبه العداء منذ فترة وسعى الى عقد صلح مع محمد فريد كما فكر فى التنازل عن العرش لولى عهده الأمير محمد عبد المنعم .

وعن تفاصيل فكرة تنازل الخديو عن العرش ذكرت مجلة آخر ساعة المصورة أن هذه الفكرة جاءت من جانب الخديو بعد أن ضاق ذرعا بتدخل الانجليز فى شئون البلاد ومحاولة اللورد كتشنر الاتفاق مع الصدر الأعظم البرنس سعيد حليم باشا على اعلان خلع الخديو عباس وتولية البرنس خديويا على مصر(٣٤) .

وقد رأى الخديو عباس الثانى أن يريح كتشنر ويستريح هو نفسه من عناء المشاحنات التى لم تكن تنقطع لتتصل من جديد لأتفه الأسباب،

---

(٣٢) أحمد شفيق : المرجع السابق جـ ٢ القسم الثانى ص ٣٢٧ .
(٣٣) مذكرات محمد فريد ملف ٣ ص ٧٩ .
(٣٤) مجلة آخر ساعة المصورة العدد ٥٧٩ بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٤٥ ص ١٢ تحت عنوان « الخديو عباس الثانى يوسط فارس نمر باشا فى تنازله عن العرش » .

ولما فكر فيمن يختاره لمباحثة اللورد كتشنر فى هذا الأمر رأى أن فارس نمر هو خير من يقوم بهذه الوساطة لما له من مركز خاص لدى دار المعتمد البريطانى ، فاستدعاه وكاشفه برغبته وطلب منه الاتصال بالحكومة البريطانية فى هذا الشأن ولكن فارس نمر أقنعه بأهمية الحديث مع كتشنر فى هذا الموضوع أولا ، ولما اقتنع الخديو برأيه قابل فارس نمر كتشنر وفاتحه فى الأمر ، ولكن اللورد ارتاب من نوايا الخديو وظن الأمر مناورة فقال لفارس نمر انه لا يريد أن تكون له علاقة بمثل هذه المسألة[٣٥] . ولما أخبر فارس نمر الخديو بما حدث طلب منه عرض الأمر على الحكومة البريطانية فسافر نمر الى لندن فى منتصف يوليه ١٩١٤ وبادر بكتابة مذكرة مفصلة عن الموضوع حسب طلب الحكومة البريطانية[٣٦] ، ولكن اعلان الحرب العالمية الأولى أضاع الأمل فى الحصول على موافقة انجلترا على تنازل الخديو لنجله[٣٧] .

اضطهاد الحزب الوطنى

تعرض الحزب الوطنى ابان رئاسة محمد فريد له الى حملات ضارية من جانب الخديو وحكومته من ناحية ، ومن جانب سلطات الاحتلال من ناحية أخرى وذلك بهدف الحد من نشاطه الثورى والقضاء على الروح الوطنية ، ومع ذلك فقد شق الحزب طريقه وسط هذه الظروف الصعبة يدير دفة الحركة الوطنية .

ونتيجة للارهاب السياسى الذى تعرض له زعماء الحزب وأنصاره تحولت سياسة الحزب الى تشجيع الأفكار الارهابية[٣٨] ، وقد ظل فريد متمسكا باستقلاله عن الخديو مما جعل العداء مستحكما بينهما

---

(٣٥) آخر ساعة المصورة : العدد السابق ذكره .

(٣٦) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٢٧ — ٣٢٩ .

(٣٧) آخر ساعة المصورة : المقال السابق .

(38) 407/174, No 836, LoWther to Grey, Therapia Oct, 11,1902

حتى وصل الأمر بفريد أن رفض الوقوف أثناء عزف السلام الخديو فى حفلة لرعاية الأطفال بدار الأوبرا مما استرعى أنظار الحاضرين وأحدث ضجة فى داخل السراى ولما خاطب حسين رشدى محمد فريد فى هذا الشأن أجابه بأنه ليس هناك قانون يحتم عليه الوقوف ، وكانت هذه الظاهرة بمثابة اعلان محمد فريد حربا عدائية ضد الخديو وخروجا على التقاليد المرعية[٣٩] .

وللتنكيل برجال الحزب الوطنى حوكم الشيخ عبد العزيز جاويش بسبب مقالة نشرها باللواء تحت عنوان « ذكرى دنشواى » عدتها النيابة طعنا فى حق بطرس غالى رئيس المحكمة المخصوصة التى حاكمت المتهمين ، وأقامت عليه الدعوى العمومية أمام محكمة عابدين الجزئية . وبعد أن سمع القاضى مرافعة النيابة ودفاع المحامين حكم على الشيخ جاويش بغرامة قدرها أربعون جنيها ولكن النيابة استأنفت الحكم كما استأنفه الشيخ جاويش ونظرت القضية أمام محكمة الجنح المستأنفة فحكمت بتعديل الحكم الابتدائى الى الحبس ثلاثة شهور للشيخ جاويش مما دفع الناس الى الاستياء الشديد[٤٠] .

يضاف الى ذلك أن رجال البوليس السياسى قاموا بمراقبة أعضاء الحزب الوطنى وكتابة التقارير اليومية عن أحوال البلاد وذلك بناء على طلب اللورد كتشنر[٤١] الذى أراد تصفية العناصر الوطنية ذات الميول المتطرفة عن طريق تعريضهم للمحاكمات والارهاب وشتى ضروب الاضطهاد[٤٢] .

وقد بدأت الحكومة فى استجواب قادة الحزب الوطنى ، وقامت

---

(٣٩) احمد شفيق : المرجع السابق ج ٢ القسم الثانى ص ٢٦٨ .
(٤٠) الرافعى : محمد فريد ص ١٠٥ .
(٤١) العلم فى ٢٧ اكتوبر ١٩١٢ .
(٤٢) الرافعى : المرجع السابق ص ٢٨٦ .

النيابة بتفتيش دفاتر الحسابات الخاصة بجريدة العلم[٤٣] بحجة البحث عن أصل خطبة لمحمد فريد ، كما قدمت الحكومة فريد للمحاكمة بتهمة التحريض على كراهية الحكومة فى خطبته التى ألقاها فى اجتماع الجمعية العمومية السنوى للحزب الوطنى فى ٢٢ مارس ١٩١٢ ، ومع أن هذه الخطبة كانت معتدلة بالنسبة للخطب السابقة التى تلاها فريد فقد حكم عليه غيابيا بالحبس لمدة سنة مع الشغل كما حكم على اسماعيل حافظ مدير جريدة العلم وعلى فهمى كامل مدير اللواء بالحبس لمدة ثلاثة شهور لنشرها الخطبتين فى جديدتيهما[٤٤] وقد أعقب ذلك اغلاق الحكومة لجريدة وادى النيل كما أغلقت جريدة الأخبار بتهمة العيب فى الذات الخديوية[٤٥] كما لفقت الحكومة تهمة التآمر على الخديو وكتشنر ومحمد سعيد رئيس الوزراء الى بعض شباب الحزب الوطنى فقد اتهم جورج فلبيدس اللبنانى الأصل والذى كان يعمل مأمور الضبط بالقاهرة ثلاثة من أعضاء الحزب الوطنى وهم امام واكد ومحمود طاهر الطالبين ، ومحمد عبد السلام المحرر باللواء بتدبير خطة لاغتيال الخديو وكتشنر ورئيس النظار وغيرهم ، ولما لم يتمكنوا من التنفيذ عدلوا عن خطتهم[٤٦] كما زعم فلبيدس أنه تمكن من معرفة المؤامرة عن طريق شاب يدعى مصطفى كامل وهو ابن شقيقة الزعيم مصطفى كامل ثم ذكر أن رجال البوليس السياسى كانوا يراقبون المتهمين لدرجة أن محمد طاهر أحس بمراقبتهم له أثناء محاولته اغتيال رئيس الوزراء أثناء مروره بالاسكندرية[٤٧] ففر هاربا الى القاهرة وأبلغ زملائه بمراقبة الحكومة لهم فغيروا خطتهم واكتفوا بقتل كتشنر ، وكلفوا محمد طاهر للقيام بهذه المهمة ولكنه لم يستطع تنفيذ الخطة لاحكام الرقابة عليه .

---

(٤٣) العلم فى اول مايو ١٩١٢ .
(٤٤) العلم فى ٢١ مايو ١٩١٢ .
(٤٥) نفسه .
(٤٦) محمد سعيد كيلانى : السلطان حسين كامل — فترة مظلمة من تاريخ مصر ص ٢٢ .
(٤٧) العلم فى ٤ يوليه ١٩١٢ .

وأخيرا انتهى الأمر بأن اجتمع المتهمين الثلاثة فى قهوة بشبرا وقرروا قتل الخديو وكتشنر ومحمد سعيد[٤٨] .

ومع أن اتهام فيليبيدس للشبان الثلاثة لم يكن له من سند فقد طلبت النيابة العمومية محاكمة المتهمين ، ويتلخص الاتهام فى أن الشبان الثلاثة اجتمعوا فى قهوة بشبرا تتكون من طابقين الأسفل متصل بحديقة ذات أشجار ملتفة الأغصان وتحت هذه الأشجار جلس الشبان الثلاثة على ثلاث موائد وكان البوليس يراقبهم وتمكن من سماع مناقشة امام واكد مع طاهر العربى فى فشله اغتيال رئيس الوزراء وكتشنر كما سمع عن عزم هؤلاء توسيع نطاق جمعيتهم وضرورة انضمام شبان جدد اليها[٤٩] وعندئذ هاجم رجال البوليس السياسى الذى كان يراقب تحركاتهم .

وقد ظلت المحكمة تنظر القضية حتى ١٣ أغسطس ، وفى هذا اليوم أصدرت حكمها على امام واكد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة ، ومحمد طاهر العربى ، ومحمد عبد السلام بالسجن لمدة خمس عشرة سنة[٥٠] .

واشتد الارهاب فى البلاد لدرجة أن سعد زغلول كتب قائلا ان « الجرائد ساكتة فى هذه الأيام عن الحكومة رغبا ورهبا وأغلب الناس ساخطون[٥١] » كما أوضح أن الاتصاف بالوطن والوطنية أصبحا من

---

(٤٨) العلم فى ١٩١٢/٧/٤ .

(٤٩) المقطم فى ١٩١٢/٨/١٢ .

(٥٠) الرافعى : المرجع السابق ص ٢٨٧ . والجدير بالذكر ان فيليبيدس الذى اذاق المصريين الوان العذاب والاضطهاد اتهم بالرشوة ، وابتزاز الأموال وحكم عليه بالسجن واعترف بعد الحكم عليه ان قضية مؤامرة شبرا كانت ملفقة .

(٥١) دار الوثائق : مذكرات سعد زغلول كراسة رقم ٢٠ ص ١٠٠٠ .

الأمور التى يهرب منها الناس ، وكثرت البلاغات عن مؤامرات ملفقة ، ودخل رجال النيابة والشرطة بيوت الأهالى الآمنين بحثا عن المنشورات.

واستغلت سلطات الاحتلال فرصة العثور على منشورات فى أغسطس ١٩١٢ مع الطالب أحمد مختار الذى جاء على ظهر سفينة من الاستانة الى الاسكندرية بهدف الدعوة الى الثورة ضد الاحتلال[٥٢] فى تصعيد وسائل الارهاب وبحجة افتراض وجود جمعية سرية من الشبان اتسعت حركة الاعتقالات فى القاهرة والاسكندرية والمدن الأخرى كما تخطت هذه الحركة حدود مصر الى الخارج اذ وجهت النيابة تهمة الاشتراك فى وضع هذه المنشورات الى الشيخ جاويش الذى كان مقيما بالاستانة، فاستصدرت من الحكومة العثمانية أمرا باعتقاله واعتقال بعض الشبان المصريين فقبض عليهم ورحلوا الى مصر ، وظلوا فى السجن مدة طويلة رهن التحقيق ثم حفظت القضية بالنسبة لهم أما الطالب أحمد مختار فقد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات[٥٣] .

وانتهز الجواسيس وعملاء السلطة فى كافة أرجاء البلاد لاستدراج الأهالى فى الحديث عن سوء الأحوال فى البلاد[٥٤] .

وفى ٣١ أغسطس ١٩١٢ أصدرت الوزارة قرارا بتعطيل جريدة اللواء نهائيا بحجة أنها عينت محررا مسئولا دون أن تحصل على اذن بذلك من ادارة المطبوعات ، كما أن على فهمى كامل قد صدرت عليه أحكام قضائية عن أمور مخلة بالأمن وبذلك انتهت حياة جريدة اللواء التى حملت لواء الكفاح الوطنى ، وكانت مدرسة لتعليم الوطنية .

وفى ٧ نوفمبر ١٩١٣ قررت الوزارة تعطيل جريدة العلم نهائيا لأنها نشرت مقالا لمحمد فريد عن رأيه فى الحروب البلقانية وما أصاب

---

(٥٢) العلم : فى ٢١ أغسطس ١٩١٢ .
(٥٣) الرافعى : المرجع السابق ص ٢٨٧ .
(٥٤) العلم فى ٣٠ سبتمبر ١٩١٢ .

تركيا فيها من هزائم ، ونتيجة لاغلاق العلم عادت جريدة الشعب الى الظهور واتخذها الحزب الوطنى لسان حاله[٥٥] .

ولم تقتصر الحكومة على ارهاب الوطنيين فى داخل مصر بل امتد نشاطها الى الخارج فأوفد رجال البوليس السياسى الى أوربا لمراقبة الطلبة المصريين هناك داخل وخارج أماكن دراستهم[٥٦] .

ونتيجة لكل ذلك تدهورت أحوال الحزب الوطنى ، وبقيام الحزب العالمية الأولى ينتهى الدور القيادى للحزب الوطنى فى ادارة دفة الكفاح الوطنى فى مصر .

محاولات الخديو تحسين علاقته بالحزب الوطنى

حاول الخديو استعادة علاقته بزعماء الحزب الوطنى حتى يتمكن من مواجهة تسلط كتشنر فبدأ اتصالاته بمحمد فريد سرا خشية عيون الاحتلال ، ولكن فريد رفض أن يجعل للحزب الوطنى أى صلة بالخديو .

وتعددت المساعى من أجل التوفيق بين فريد والخديو فتقابلت مدام روشبرون مع فريد فى محاولة لاقناعه بالصلح مع الخديو ، وقد أخبرها فريد بأنه يقبل الصلح بشرط أن يكون الكلام بينه وبين الخديو بدون وسيط[٥٧] ، ولما كان الخديو يخشى أن يصل نبأ مقابلته لفريد الى عيون الاحتلال تأخر اتمام الصلح .

وأرسل الخديو الى فريد أحد أصدقائه منذ عهد الدراسة وهو توفيق

---

(٥٥) الرافعى : المرجع السابق ص ٢٨٧ — ٢٨٨ .

(٥٦) العلم فى ٨ اغسطس ١٩١٣ .

(٥٧) مذكرات محمد فريد ملف رقم ٢ ص ٦٤ .

بك زاهر القاضى لمفاتحته فى موضوع الصلح بينهما ولما عرض الأمر على فريد ذكر أنه لا يعارض فى اتمام الصلح بشرط أن يتصل الخديو برجال الحزب الوطنى فى مصر ويقبل شروطهم .

واستمر الخديو يبذل محاولاته لجذب فريد الى صفه فأرسل بعض رجاله لهذا الغرض ، وأخيرا وافق فريد على الصلح مع الخديو بشرط أن يوافق الخديو على اعلان الدستور .

وقد تمت المقابلةبين فريد والخديو فى الاستانة حيث تم الصلح بينهما ووعد الخديو باصدار مرسوم يعلن فيه الدستور كما عبر عن ارتياحه للصلح مع فريد الذى وصفه بأنه رجل مبادىء لا يتغير مهما قاسى فى سبيل المحافظة على مبادئه وتنفيذا لوعد الخديو أصدر منشورا فى ١١ نوفمبر ١٩١٤ باعلان الدستور الكامل فى مصر(٥٨) .

قيام الحرب العالمية الأولى واعلان الحماية على مصر وعزل الخديو :

فى ١٨ يونيه ١٩١٤ غادر اللورد كتشنر القاهرة لقضاء أجازته فى انجلترا وفى نفسه رغبة فى اقناع الحكومة الانجليزية بخلع الخديو بحجة كراهيته للانجليز ، ولما شعر الخديو بما اعتزمه كتشنر حاول أن يظهر شعبيته لدى الشعب المصرى أمام الانجليز فى محاولة للعدول عن اتخاذ مثل هذا القرار فزار بعض الأقاليم وعقب ذلك سافر الى تركيا ترقبا لوقف مساعى كتشنر والحكومة الانجليزية لدى الباب العالى بخصوص خلعه(٥٩) .

ولما وصل الخديو الى الآستانة اجتمع ببعض الطلاب الموالين

---

(٥٨) عن نص هذا المنشور : انظر : الرافعى : محمد فريد ص ٣٤٤ — ٣٤٥ .

(٥٩) مجلة الاثنين فى ١٩٤٥/١٠/٢٢ تحت عنوان « منعت من العودة الى الوطن » .

للحزب الوطنى والذين يدرسون فى تركيا فهتفوا بسقوطه ونددوا بمؤامراته ضد الحزب فتشاءم الخديو من الموقف . وقام بعد ذلك بزيارة السلطان محمد رشاد ثم زار الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم وبينما كان خارجا من الباب العالى عقب زيارته للصدر الأعظم أطلق عليه شاب مصرى — يدعى محمد مظهر ويعمل طالبا بالمدرسة البحرية العثمانية — الرصاص من مسدسه فأصابه أربع رصاصات ثلاثا منها جرحت ذراعه وساعده الأيسر والرابعة اخترقت الخد الأيسر وكسرت بعض أضراسه وجرحت لسانه فكانت اصابته بليغة وما ان لمح البوليس التركى الجانى يرتكب جريمته حتى عاجله بالرصاص فأرداه قتيلا[٦٠] وبذلك أخفى عملية تدبير الاغتيال والمشتركين فيها .

ويعتقد البعض أن حادث الاعتداء على الخديو كان دسيسة مدبرة من رجال الصدر الأعظم سعيد حليم لأنه كان يطمع فى عرش مصر[٦١] وبذلك اغتال البوليس التركى الجانى حتى يدفن السر معه كما أن الخديو لم يستبعد أن تكون هذه المؤامرة قد دبرت من قبل الأتراك[٦٢] ولكن رواية محمد فريد للحادث توضح أن الذى أطلق النار على الجانى هو ياور الخديو وليس البوليس التركى اذ يقول فى « ٢٥ يوليه أول رمضان ١٣٣٢ أطلق محمود أفندى مظهر مسدسه على الخديو فأصابه فى وجهه وذراعه .. فأطلق ياور الخديو الرصاص على الشاب فقتله[٦٣] » مما يجعلنا نتحفظ فى القول بأن حادث الاعتداء مدبرا من قبل الصدر الأعظم ويؤكد ذلك ما ذكره محمد فريد أيضا من أن الشاب الجانى كان مصابا بلوثة فى عقله اذ يقول « قبض على شاب فى الشارع هو ابن أحمد بك

---

(٦٠) الرافعى : المرجع السابق ص ٣٤٣ .

(٦١) المصور فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٥ مقال بقلم الدكتور حسين هيمت طبيب الخديو الخاص تحت عنوان « صفحات لم تنشر من تاريخ مولاى الخديو السابق » ص ١٤ ؛ وايضا الرافعى : المرجع السابق ص ٣٤٣ .

(٦٢) مذكرات الملك عبد الله . عمان . مجلة الرائد ص ١٢٨ — ١٢٩

(٦٣) مذكرات محمد فريد ملف ٣ ص ٨١ .

مظهر المرحوم رئيس محكمة بنى سويف ، كان قد هجر الوطن طلبا للعلم ويظهر أنه مصاب ببعض الشيء فى عقله لأنه شرع من نحو سنة ونصف فى قتل نفسه[٦٤] » .

وعلى كل حال فقد نقل الخديو الى المستشفى وذهبت وفود من أعيان البلاد وكبرائها الى الآستانة للاطمئنان عليه وتهنئته بنجاته كما زاره الأمير عبد الله ، ونصحه بالسفر الى مصر قبل اندلاع الحرب ، ولكن الخديو أوضح أن صحته لم تساعده على ذلك[٦٦] فظل بالمستشفى طريح الفراش فى بلد لم يكن يطمئن فيه على حياته حتى قيام الحرب العالمية الأولى[٦٧] ، وكان اندلاع الحرب وتولية كتشنر وزارة الحربية البريطانية[٦٨] فرصة لخلع عباس الثانى كما كان لانضمام تركيا الى صف ألمانيا ضد الانجليز فرصة لبسط حماية الانجليز على مصر .

ولما قارب الخديو عباس من الشفاء حاول أن يخرج من الآستانة ليعود الى مصر حيث كان يشعر أن الموقف من الناحية الشعبية فى جانبه وأنه بمجرد ظهوره سيضع الانجليز أمام الأمر الواقع ولكن الانجليز منعوه من العودة وطلبوا منه أن يلجأ الى ايطاليا فقط ، وذلك لخشيتهم من قيامه بحركة ضدهم فى مصر[٦٩] وقد أوضح الخديو ذلك بقوله « لما رأيت الحوادث تتوالى بسرعة قررت العودة الى مصر فى الحال، وعلى الرغم من حالتى الصحية كنت أقوم بواجباتى نحو بلادى ، فأصدرت الأوامر لرجال اليخت بالاستعداد للسفر فأخبرنى مستشار السفارة البريطانية بأنه مكلف أن يحيطنى علما بأن البلاد ليست فى

---

(٦٤) مذكرات محمد فريد . ملف ٣ ص ٨١ .
(٦٥) الرافعى : المرجع السابق ص ٣٤٣ .
(٦٦) مذكرات الملك عبد الله ص ١٢٩ .
(٦٧) المصور : المقال السابق .
(68) Llyod : Egypt Since Cromer .V.I p. 174
(٦٩) مذكرات محمد فريد ملف رقم ٣ ص ٨٦ .

حالة هدوء تام[٧٠] » ثم أشار عليه بالسفر الى روما وعدم الذهاب الى مصر[٧١] والواضح أن بريطانيا قررت استغلال الأوضاع الدولية لتشديد قبضتها على مصر فعقب اعلان الحرب العالمية الأولى ، عقد مجلس النظار برئاسة حسين رشدى وأصدر فى ٥ أغسطس قرارا جاء فى المادة الأولى منه : « مادامت الحرب قائمة بين (الحلفاء وألمانيا) فلا يجوز لأى انسان مقيم أو مار بالديار المصرية أن يعقد مشارطه أو اتفاقا أو أى نوع كان بالذات أو بالوساطة مع الحكومة المحاربة لصاحب الجلالة البريطانية .. الخ » .

كما نصت المادة ١٣ منه على :

« ان القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية وفى أرض القطر المصرى من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز احالة النظر فيه الى احدى محاكم الغنائم البريطانية وقد بنى هذا القرار على أن وجود الجيش البريطانى فى مصر يجعل القطر عرضة لهجوم أعداء انجلترا على البلاد الأمر الذى يقضى باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع مثل هذا الهجوم على البلاد .

وبذلك حدت حكومة رشدى باشا موقفها على أساس ان الاحتلال أمر واقع وقواته موجودة فى مصر مما سوف يعرضها لما قد تتخذه ألمانيا ضد أعدائها أينما كانوا[٧٢] . ورغم أن رئيس الوزراء المصرى كان قد حذر بريطانيا من أن اعلان الحماية على مصر قد يؤدى الى قيام

---

(٧٠) مجلة الاثنين فى ١٩٤٥/١٠/٢٢ .

(٧١) مذكرات الملك عبد الله ص ١٣١ .

(٧٢) الأهرام فى ١٩٦٩/٣/٧ . دراسة قام بها مركز الدراسات التاريخية لمصر المعاصرة بالأهرام تحت عنوان ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ .

ثورة فان الحكومة البريطانية بدأت تفكر فعلا فى اعلان حمايتها على مصر بل وصل بها الأمر أن تجاوزت مستوى اعلان الحماية الى اعلان ضم مصر الى ممتلكات التاج البريطانى .

وأخذت الحكومة البريطانية تمهد للموقف فأعدت وزارة خارجيتها نص القرار تمهيدا لاذاعته كما طلبت من المعتمد البريطانى فى القاهرة (طن شيتهام) اتخاذ اجراءات الأمن اللازمة والاتصال سرا بالأمير حسين كامل ليعرض عليه أن يكون خديويا لمصر واستطلاع رأى حسين رشدى رئيس الوزراء ، ولكن المعتمد البريطانى طلب من حكومته بناء على اتفاق تم بينه وبين قائد الجيوش البريطانية فى مصر الاحجام عن اعلان الحماية نظرا للأحوال غير المستقرة فى البلاد ومع ذلك فقد نبتت فكرة بين أعضاء مجلس الوزراء الانجليزى تنطلق من أن اكتفاء باعلان الحماية على مصر لم يعد مقبولا بل المطلوب هو ضم مصر الى ممتلكات بريطانيا يحكمها مباشرة حاكم عام بريطانى ولا تحكمها المواجهة الشكلية السابقة القصر الخديو أو الحكومة المصرية(٧٣) .

وبلغت مرحلة الاقتناع بالفكرة أنها أعدت للتنفيذ ، فقد فاتح سير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية لورد كتشنر لما له من خبرة فى مصر أن يتعاون معهم فى ترشيح الحاكم الجديد لمصر من كبار الانجليز » .

وقد دخل هذا الوضع موضع التنفيذ حيث أصدر مجلس الوزراء البريطانى قرارا بضم مصر الى الممتلكات البريطانية وان هذا القرار قد أبلغ فعلا الى القاهرة بعد أسبوعين من بداية مناقشة هذه الفكرة، ويلاحظ فى هذا البلاغ التاريخى أن بريطانيا قررت الغاء الجنسية

---

(٧٣) الأهرام فى ٨ مارس ١٩٦٩ ص ٧ . وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة .

المصرية ومنح جميع المصريين وكانوا حوالى ١٢ مليونا الرعوية البريطانية[٧٤] .

وفيما يلى نعرض نص البرقية التى توضح ذلك نظرا لأهميتها « ترى حكومة صاحبة الجلالة أن أشد الخطوات فعالية هى اعلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه ، ويمنح المصريون على الفور الرعوية البريطانية[٧٩] » .

ونظرا لخطورة هذا القرار طلبت الحكومة البريطانية معرفة وجهة كل من المعتمد البريطانى فى مصر والقائد العام للقوات البريطانية بالنسبة لتأثير ذلك على الموقف الداخلى قبل أن تصل الى قرار نهائى بشأن اعلان الضم وقد بعث جراى الى حكومتى فرنسا والروسيا بمذكرة تفصيلية عن الأسباب التى حدت بالحكومة البريطانية لاتخاذ قرار الضم واختتم جراى المذكرة الموجهة الى فرنسا بقوله «ان انجلترا مستعدة للتنازل عما لهـا من حقوق وامتيازات فى مراكش فى مقابل أن تتنازل فرنسا عما لها فى مصر » .

وقد أجابت الروسيا القيصرية على هذا الاقتراح باعلان موافقتها على قرار الضم .

كما بدأت الخارجية البريطانية اتصالاتها الدولية لضمان عدم حدوث أى رد فعل دولى معاكس وفيما يلى نص الأمر الملكى بضم مصر الى انجلترا ..

---

(٧٤) الاهرام : ١٩٦٩/٣/٨ .

قرار ضم مصر فى مجلس بلاط الملك — قصر بكنجهام
يوم ... نوفمبر ١٩١٤
بحضور حضرة صاحب الجلالة المعظم

حيث أن بريطانيا العظمى ظلت طوال سنوات عديدة مضت تحتل مصر عسكريا ضمانا لسلامة الحدود المصرية ولحسن أداء واستقرار الحكومة المصرية .

وحيث أنه أصبح من الضرورى لحكومة صاحب الجلالة نتيجة لنشوب الحرب بين جلالته وصاحب الجلالة الامبراطورية سلطان تركيا أن تعتبر نفسها مسئولة بصفة دائمة عن سلامة مصر وحكومتها لما فيه صالح المصريين .

وحيث أن تحقيق هذا الهدف يتطلب ضرورة الغاء سيادة صاحب الجلالة الامبراطورية سلطان تركيا على مصر وانهاء اعتبار مصر جزءا من الممتلكات العثمانية لذلك . فانه يسر جلالته الآن بناء على نصيحة مجلس البلاط أن يأمر — وقد أمر بما يلى :

١ — ابتداء من هذا التاريخ وبعده تضم مصر وتشكل جزءا من ممتلكات جلالته .

٢ — هذا الأمر يمكن أن يعتبر قرار « ضم » مصر فى المجلس بتاريخ ١٩١٤ وعلى صاحب الفخامة سير ادوارد جراى أحد وزراء الدولة الرئيسيين لجلالته أن يصدر التوجيهات اللازمة بهذا الصدد .

وفجأة وبعد أن اتخذت الاجراءات اللازمة لضم مصر وصلت برقية من فرنسا قلبت الموقف رأسا على عقب ، وقد بعث هذه البرقية السفير البريطانى لدى حكومة فرنسا الى السير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا ، وكان هذا بعد ثلاثة أيام فقط من ابلاغ فرنسا رسميا بعزم بريطانيا ضم مصر الى ممتلكاتها وفى هذه البرقية يوضح السفير البريطانى فى باريس أن ضم مصر الى الممتلكات البريطانية بعد أن قامت من قبل بضم قبرص سيسبب صدمة للرأى العام واقترح السفير على

ضوء مقابلته لوزير الخارجية الفرنسى الاكتفاء بوضع بديل للخديو عباس واعلان مصر محمية بريطانية بدلا من ضمها .

وقال ان سفير روسيا فى باريس شديد التفاؤل لأن عطية ضم مصر لبريطانيا سيتيح الفرصة لتسوية مسألة البحر الأسود التى كانت روسيا تطالب بها كما أشارت البرقية الى ضرورة استشارة فرنسا رسميا وتبادل المذكرات معها اذا كان أمر ضم مصر لبريطانيا لا مفر منه حتى يتسنى للشعب الفرنسى أن يدرك أنه كان هناك اتفاق بين الحكومتين قبل اعلان هذه المسألة الدقيقة .

وهكذا رأت انجلترا أن فرنسا تعارض الضم وروسيا تنتهز الفرصة لتطالب بشىء من التوسع الاقليمى وانتهى الأمر بأن أبلغت انجلترا سفيرها فى فرنسا يوم ١٩ نوفمبر أى بعد ٥ أيام فقط من الابلاغ الأول الخاص بقرار ضم مصر الى الممتلكات البريطانية بأن سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر .

وقالت فى برقية أرسلتها الى روسيا أنها لا ترغب فى احداث تغيير كبير فى النظام القائم فى مصر تفاديا لحدوث اضطرابات داخلية وانه من الخير تأجيل البحث فى جميع التعديلات الاقليمية حتى يتم الاتفاق عليها بين الحلفاء حين تضع الحرب أوزارها .

كما أن الأمر الذى رجح الحماية على الضم أن جيش الاحتلال كان فى ذلك الوقت قليل العدد وكان معظمه من القوات الهندية ، وأن انجلترا لكى تواجه تغييرا جذريا فى مصر ، كان لابد لها من أن تمد جيشها بقوات اضافية وكان ذلك يتطلب جهدا ووقتا طويلين .

وظلت بريطانيا مترددة أكثر من شهر كامل قبل أن تعلن الحماية على مصر ، وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أذاعت على العالم بلاغا أعلنت فيه حمايتها على مصر واستندت فى ذلك على دخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ضد بريطانيا[٧٥] وفى اليوم التالى أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس الثانى وتولية السلطان حسين كامل[٧٦] .

(٧٥) الوقائع المصرية فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .
(٧٦) الوقائع المصرية فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ .